إسرائيل الأراضي المحتلة – مطلوب تحرك فوري لتجنب أزمة إنسانية في غزة

يساور منظمة العفو الدولية القلق من أن السكان الفلسطينيين في قطاع غزة يواجهون أزمة إنسانية بدأت تلوح في الأفق بسبب الإغلاق المطول من جانب السلطات الإسرائيلية لنقطة العبور الوحيدة للبضائع في القطاع. وقد أدى ذلك فعلاً إلى حدوث نقص في المواد الغذائية وغيرها من الحاجات الأساسية، بما في ذلك تقنين غير مسبوق للخبز، ويهدد بآثار كارثية على NIP مليون فلسطيني يعيشون في قطاع غزة وحصولهم على حقوقهم الأساسية.

وقد أخذ الطحين وغيره من أنواع الاحتياطي الغذائي ينفد تدريجياً، مع استمرار إغلاق السلطات الإسرائيلية لمعبر كارني/المنطار الذي يصل بين قطاع غزة وإسرائيل معظم الوقت منذ بداية هذا العام. كذلك أدى الحصار المطول الذي يفرضه الجيش الإسرائيلي على المعبر إلى وقف تصدير السلع الفلسطينية، ومعظمها منتجات سريعة التلف تضيع هباء، وتحرم الفلسطينيين من مصدر دخل ضروري جداً وتزيد من انتشار الفقر واسع النطاق أصلاً في قطاع غزة.

ووفقاً لمسؤولي الإغاثة التابعين للأمم المتحدة، فإن إعادة الفتح المحدودة لمعبر كارني/المنطار وفتح معبر كرم شالوم في اليومين الماضيين لم تكن حتى الآن كافية للتخفيف من حدة الأزمة وهناك حاجة ملحة لاتخاذ مزيد من التدابير الواسعة لمواجهة الوضع.

ويتعرض اقتصاد قطاع غزة لضربة في وقت صعب جداً. إذ إنه تراجع بشدة خلال السنوات الخمس ونصف السنة الماضية جراء تدمير الجيش الإسرائيلي لآلاف المنازل الفلسطينية ولمساحات شاسعة من الأراضي الزراعية والمرافق العامة والبنية التحتية، بينما تتناقص المساعدات الدولية المقدمة إلى السلطة الفلسطينية الآن في أعقاب الانتصار الذي حققته حماس في الانتخابات الأخيرة.

وتتذرع السلطات الإسرائيلية بمواعث قلق أمنية، لاسيما خطر الهجمات التي تشنها الجماعات المسلحة الفلسطينية لتبرير الإغلاق المطول للمعبر. وقد شنت الجماعات المسلحة الفلسطينية هجمات متكررة بالقنابل وغيرها من الهجمات ضد الإسرائيليين أحدها عند معبر كارني/المنطار في NP يناير/كانون الثاني OMMR أسفر عن مقتل ستة إسرائيليين وإصابة خمسة آخرين بجروح.

وبحسب الجيش الإسرائيلي، ربما تكون الجماعات المسلحة الفلسطينية قد حفرت أنفاقاً تحت معبر كارني/المنطار. وقبل عدة أسابيع طلب الجيش الإسرائيلي من السلطة الفلسطينية حفر عدة خنادق حول المعبر من أجل العثور على أية أنفاق. بيد أنه حتى الآن، لم تكشف الخنادق التي حفرتها القوات الأمنية للسلطة الفلسطينية عن وجود أية أنفاق.

وبموجب القانون الدولي، تظل إسرائيل، بوصفها دولة احتلال تحتفظ بالسيطرة الفعلية على قطاع غزة، مسؤولة عن رفاه الشعب الفلسطيني في القطاع. ويحق لإسرائيل اتخاذ تدابير لحماية أرواح مواطنيها. بيد أنه عليها عدم فرض قيود شاملة وعمليات إغلاق قاسية لا تكون متناسبة وذات هدف محدد وضرورية للغاية. وتترك مثل هذه الإجراءات أثراً سلبياً شديداً على حياة مئات الآلاف من الفلسطينيين الذين لم يرتكبوا أي جرم وربما تمثل شكلاً من أشكال العقاب الجماعي، وانتهاكاً للمادة PP من اتفاقية جنيف الرابعة ولمبدأ أساسي لحقوق الإنسان.

وفي أعقاب فوز حماس في الانتخابات التي جرت في يناير/كانون الثاني، أشارت السلطات الإسرائيلية إلى عزمها على فرض قيود أبعد مدى بكثير على الفلسطينيين. وفي منتصف فبراير/شباط، عندما أعلنت الحكومة الإسرائيلية أنها ستتوقف عن دفع الرسوم الجمركية المستحقة التي تجبيها نيابة عن السلطة الفلسطينية، نقلت وسائل الإعلام الإسرائيلية عن دوف ويسغلاس مستشار رئيس الوزراء إشارته إلى الحصار الاقتصادي المزمع فرضه على السلطة الفلسطينية على أنه بمثابة حمية "سيصبح الفلسطينيون بموجبها أنحف بكثير، لكنهم لن يموتوا".

وتدعو منظمة العفو الدولية السلطات الإسرائيلية إلى :

- ضمان بأن يحترم أي ترتيب يُتخذ لمرور السلع من وإلى قطاع غزة الحقوق الإنسانية للشعب الفلسطيني.
- رفع جميع القيود المفروضة على تنقل الأشخاص والسلع والتي تشكل عقاباً جماعياً وبذل كل جهد ممكن للسماح للفلسطينيين في قطاع غزة وسائر أنحاء الأراضي المحتلة بأن يعيشوا حياة عادية قدر المستطاع.
- ضمان عدم فرض أية قيود على حركة الفلسطينيين والسلع إلا إذا كانت تتعلق بتهديد أمني محدد وتكون غير قائمة على التمييز ومتناسبة في تأثيرها ومحدودة المدة.
- التأكد من أن القيود في حال فرضها لا تعرقل حرية التنقل ولا تنتهك الحق في مستوى معيشة كاف، بما في ذلك ما يك
- u1601?ي من المأكل والملبس والسكن. كذلك لا يجوز أن تنتهك القيود الحقوق الإنسانية الأخرى للفلسطينيين، ومن ضمنها حقهم في العمل والتعليم وفي أعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه.

وتدعو منظمة العفو الدولية جميع الأطراف الأصلية المتعاقدة في اتفاقية جنيف إلى حث إسرائيل على احترام الواجبات المترتبة عليها كدولة احتلال واتخاذ تدابير فورية لمعالجة الأزمة الإنسانية في قطاع غزة.

وتكرر منظمة العفو الدولية دعوتها إلى كافة الجماعات المسلحة الفلسطينية للتوقف فوراً عن شن هجمات بلا تمييز وهجمات متعمدة ضد المدنيين الإسرائيليين. فمثل هذه الهجمات ممنوعة في كافة الأوقات وتحت أي ظرف من الظروف.

كذلك تكرر المنظمة دعوتها للسلطة الفلسطينية لبذل غاية وسعها لوقف هذه الهجمات التي تشنها الجماعات المسلحة الفلسطينية ومنع حدوثها

والتحقيق في أية هجمات قد تحدث من هذا القبيل أو محاولة لشنها ، وتقديم المسؤولين عنها إلى العدالة، بمن فيهم المسؤولون عن الهجمات الماضية.

خلفية
تزعم السلطات الإسرائيلية أن الاحتلال الإسرائيلي لقطاع غزة انتهى عندما انسحبت القوات الإسرائيلية من القطاع في سبتمبر/أيلول OMMR وبالتالي، لم تعد إسرائيل ملزمة بالواجبات المترتبة عليها كدولة احتلال بموجب القانون الدولي في قطاع غزة.

بيد أن السلطات الإسرائيلية تظل تسيطر على جميع نقاط الدخول والخروج من وإلى قطاع غزة، فضلاً عن مياهه الإقليمية وأجوائه. ولا تسمح إسرائيل بإقامة ميناء بحري في قطاع غزة، وقد دمرت مطار غزة في العام OMMN، ولا تسمح بدخول السلع إلى غزة وخروجها منها إلا عبر إسرائيل. ويُسمح للسكان الفلسطينيين في قطاع غزة بعبور الحدود بين قطاع غزة ومصر على الأقدام عبر معبر رفح الذي تديره بعثة المساعدة الحدودية للاتحاد الأوروبي المسؤولة عن نقطة العبور في رفح، لكن لا يسمح للأجانب بالدخول إلى قطاع غزة والخروج منه إلا عبر إسرائيل.

وبما أن إسرائيل تواصل الاحتفاظ بالسيطرة الفعلية على قطاع غزة، فإنها تظل ملزمة بالواجبات المترتبة عليها كدولة احتلال، كما هي مدرجة في اتفاقية جنيف الرابعة. وتحظر هذه الاتفاقية (المادة PP) العقاب الجماعي للسكان المحميين : "لا يجوز معاقبة أي شخص محمي عن مخالفة لم يقترفها هو شخصياً. تحظر العقوبات الجماعية وبالمثل جميع تدابير التهديد أو الإرهاب. السلب محظور. تحظر تدابير الاقتصاص من الأشخاص المحميين وممتلكاتهم."

ووفقاً للمادة RR من اتفاقية جنيف الرابعة فإنه "من واجب دولة الاحتلال أن تعمل، بأقصى ما تسمح به وسائلها، على تزويد السكان بالمؤن الغذائية والإمدادات الطبية، ومن واجبها على الأخص أن تستورد ما يلزم من الأغذية والمهمات الطبية وغيرها إذا كانت موارد الأراضي المحتلة غير كافية." وتنص المادة RV تحديداً على أنه "إذا كان كل سكان الأراضي المحتلة أو قسم منهم تنقصهم المؤن الكافية، وجب على دولة احتلال أن تسمح بعمليات الإغاثة لمصلحة هؤلاء السكان وتوفر لها التسهيلات بقدر ما تسمح به وسائلها."

كما أن إسرائيل ملزمة بالواجبات المترتبة عليها كدولة طرف في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ومن المواد وثيقة الصلة المادة NN، حق كل شخص في مستوى معيشة كاف، بما فيه ما يكفي من المأكل والملبس والسكن وفي التحسن المستمر للأوضاع المعيشية؛ والمادة NO، حق كل شخص في التمتع بأعلى مستوى من الصحة الجسدية والعقلية يمكن بلوغه.

وقد زادت الإجراءات وعمليات التأخير الطويلة عند معبر كارني/المنطار من تكلفة الواردات/الصادرات زيادة ملموسة وفاقمت عمليات الإغلاق المتكررة من وقعها، حيث تتعرض المنتجات للتلف أو الهدر، ويخسر التجار الفلسطينيون عملاءهم في سوق التصدير لأنهم غير قادرين على ضمان تمكّنهم من إيصال بضائعهم إلى زبائنهم.

وأعرب المجتمع الدولي، بما فيه الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي طوال سنوات عن قلقه إزاء التأثير المدمر على الاقتصاد الفلسطيني لسياسة إسرائيل المتعلقة بفرض الإغلاق والقيود الصارمة على التنقل في الأراضي المحتلة. وفي العام OMMP لاحظ البنك الدولي أن : "السبب الأقرب لأزمة الاقتصاد الفلسطيني هو الإغلاق" (N).

وتشكل حرية تنقل الأشخاص والسلع عنصراً ضرورياً لتقدم أي اقتصاد، وبخاصة بالنسبة لاقتصاد جديد يحاول النمو وتثبيت أقدامه على خلفية التبعية الناجمة عن أربعة عقود من الاحتلال. وفي قطاع غزة تصل البطالة إلى نصف القوى العاملة ويعيش حوالي ثلثي السكان في حالة فقر ويعتمدون على المساعدات الدولية. وما دامت إسرائيل تواصل فرض هذه القيود على حركة الأشخاص والسلع، لا يلوح في الأفق بصيص أمل أمام الفلسطينيين بمستقبل أفضل.

وفي الأسابيع الأخيرة، سعت إسرائيل إلى فرض ترتيب جديد ينبغي بموجبه للسلع التي تدخل إلى قطاع غزة أو تخرج منه أن تمر عبر معبر كرم شالوم، بالقرب من الطرف الجنوبي – الشرقي لقطاع غزة. ووفقاً لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، لا تملك نقطة العبور هذه إلا جزءاً بسيطاً من طاقة معبر كارني/المنطار، وليست مجهزة لمناولة الشحنات الكبيرة الضرورية لتلبية احتياجات قطاع غزة (O). وإضافة إلى ذلك، يستلزم استخدام معبر كرم شالوم سلوك تحويلة يبلغ طولها عدة كيلومترات على الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني، الأمر الذي يزيد من تكاليف النقل بالنسبة للفلسطينيين.

N. سبعة وعشرون شهراً من الانتفاضة – عمليات الإغلاق والأزمة الاقتصادية الفلسطينية : تقييم"، البنك الدولي، مايو/أيار OMMP.
O. تقرير حول الوضع في قطاع غزة؛ التأثير الإنساني لإغلاق معبر كارني؛ الخبز بدأ ينفذ في غزة. مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، NV مارس/آذار OMMS.